

المقصود بالفاعل (Acteur) في العلاقات الدولية كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر أن يلعب دورا على المسرح الدولي، وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو القيام بفعل، وهو ما يؤكد على أن الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون.

إن تحليل دور الفواعل وليس تحديد دورهم القانوني هو الذي يمكننا في الواقع من تحديد مدى فاعليتهم في المسرح الدولي، فإضافة صفة الفاعل في العلاقات الدولية مرتبطة بمدى تأثير ومساهمة هذا الفاعل في التدفقات الدولية وليس مرتبط بإطلاقا بوضعه القانوني، والملاحظ هنا أن قواعد القانون الدولي تضي على الحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها في مجال العلاقات الدولية، وهو الأمر ذاته الذي يتبناه أنصار المنظور الواقعي عندما يؤكدون على أن الدولة هي فاعل وحدوي مركزي في العلاقات الدولية يسعى لتحقيق المصلحة القومية، انطلاقا من ما سبق وإذا كانت السياسة الخارجية هي فن قيادة علاقة دولة ما بغيرها من الدول فإن الدبلوماسية هي القيام بالتنفيذ والتطبيق الواعي للبرنامج المحدد من خلال عمل منهجي يومي عن طريق المفاوضات أو على الأقل المحادثات التي تجري بين الدبلوماسيين بعضهم البعض أو بين الدبلوماسيين ووزراء الخارجية، الأمر الذي يكشف عن أولوية الدولة كفاعل يحتكر الدبلوماسية لمتابعة تنفيذ أهداف السياسة الخارجية.

هذا هو التقليد السائد ومع ذلك فإن هذا لا يخفي التحولات الظاهرة في الممارسة الدبلوماسية التي تكشف بوضوح أن هناك قوى عديدة على الأقل في النظم الديمقراطية تنقسم الصلاحيات في إطار الجهاز التنفيذي وأن هذه القوى السياسية ترتبط بجماعات سياسية واقتصادية واجتماعية تدفعها للانغماس بشكل متزايد في عملية صياغة السياسة الخارجية وفقا لتوجهاتها وأهدافها ومصالحها، فمثلا يحدث أحيانا أن يتجه أرباب العمل إلى تنظيم هياكل مؤسسية ودواليب للعمل تسمح لهم بإقامة شبكة علاقات دولية خاصة بهم مع الشركات والحكومات الأجنبية، والتعاون الوثيق مع السلطة السياسية مما يسمح بتحقيق المرونة الدبلوماسية المطلوبة، وهذا هو حال كل تنظيم الكيدانرن الياباني الواسع النفوذ الذي استطاع تشكيل حوالي 10 من لجان التعاون الثنائية أو الإقليمية وهي لجان يحق لها تعيين مثيلها لدى الجهات المعنية الاستشارية المختصة بتقديم النصح للحكومة والتي يعود لها الفضل في المشاركة في صياغة السياسة الاقتصادية الوطنية. ولا يتردد الباحثون اليابانيون في التأكيد على أن هذه الدبلوماسية الخاصة التي تمارسها نقابة أرباب العمل هي بمثابة وزارة ثانية للشؤون الخارجية.

إن النقاش الدائر اليوم حول تعدد وتنوع الفواعل في العلاقات الدولية دفع هولستي Holsti إلى القول بوجود التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية: الأول يشمل السياسة العليا وهي تقتصر على الدول فقط وتتناول قضايا السلم والحرب، أما النوع الثاني فيضم السياسة الكلية وهي تشمل كل المجالات ما عدا قضايا السلم والحرب يشارك فيها كل الفواعل من دون الدولة. غير أن هالد Held يرى أن تقسيم هولستي مقبول لكنه غير واقعي لأن السياسة العليا ليست حكرا على الدولة فقط (الدور المتصاعد لبعض المنظمات والهيئات كمنظمة الأمم المتحدة، الحلف الأطلسي، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي في التعاطي مع نزاعات ذات الطبيعة الأمنية). وهو ينطلق من فكرة محورية أساسها أن نهاية الحرب الباردة أعادت إحياء دور المنظمات الحكومية فوق الوطنية التي أصبحت تتدخل في أمور السلم والحرب كما أن السياسة الكلية ليست فقط على مستوى عالمي لكن أيضا داخل الدول العضوة فيما يخص التنمية، حقوق الإنسان، الإصلاحات السياسية، الديمقراطية، الأقليات وغيرها من القضايا، لذلك يعتقد Held أن التحول على مستوى الفواعل يؤثر على مستوى القوة والقواعد والسيادة.

أما كوهين وناي فيعتقدان أنه لا يجب التركيز في دراسة العلاقات الدولية فقط على العلاقات الدبلوماسية ولكن يجب كذلك دراسة العلاقات عبر القومية التي يمكن أن تنشأ بين مختلف المنظمات (مثل المنظمات غير الحكومية، الجماعات العلمية وغيرها) ويؤكدان أن هذه العلاقات سينتج عنها 5 آثار مهمة هي:

تغير سلوك الأفراد.

تكون مدخلا للتعددية الدولية.

تصبح الدول يوم بعد يوم وشيئا فشيئا خاضعة لتأثير مختلف هذه المجموعات.

معظم الحكومات ترى أن امكانيات تأثيرها تتناقص وتتراجع لصالح هذه المجموعات.

الدول لم تصبح هي الفاعل الوحيد في حقل السياسة الخارجية مع التأهيل المتزايد للمنظمات الدولية.

إذن توجد ظواهر لا تخضع لسيطرة الدولة وتؤثر فيها، فالدولة لم تعد المرجع المطلق لنظرية السياسة الدولية وبالمقابل برز مرجعان أساسيان جديان هما الفرد والانسانية.

انطلاقا من هذه اللحظة بدأ الحديث عن تنظيم جديد للعالم (عالم ما بعد وستفالي) يتميز بغياب الاستقرار ليس لأن الدول تتراجع فقط ولكن أيضا لأن الفواعل من غير الدولة يلعبون أدوارا جعلت الوضعية غير متحكم فيها.

وعموما يفترض التحليلي الكلاسيكي للعلاقات الدولية أن كل التوترات يمكن حلها عن طريق تدخل السياسي الذي يفرض إطار للتفكير المتجانس الموحد، هيمنة السياسي وأولويته أصبحت اليوم مشكوك فيها من طرف قدرات وإمكانيات باقي الفواعل الذين بإمكانهم فرض منطقهم الخاص للعمل.

ثانيا/ كثافة وتسارع التدفقات الفوق وتحت قومية:

ساهم انفتاح المجتمعات والاقتصاديات بداية في توسيع الاطار الكلاسيكي للعلاقات الدولية، هذا الأخير كان متصورا انطلاقا من هيمنة الدولة وأولويتها فالمجال السياسي يهيمن على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية، فالملاحظ أن كثافة العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، والتداخل المتصاعد يوما بعد يوم لشبكات الاتصال والمعلومات، وكذا تحسن وسائل النقل كلها تمثل ظواهر تساهم في تطور العلاقات العابرة للحدود التي تتجاوز رقابة الدول فإلى جانب العلاقات الدبلوماسية تتطور علاقات عبر قومية تتجاوز رقابة الدول أدت إلى نتيجتين اثنتين:

اعتبرت الدولة سابقا الفاعل المركزي في العلاقات الدولية وبالمقابل لها يتحدد باقي الفاعلين في الساحة الدولية (المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسية، المنظمات غير الحكومية) هؤلاء الفواعل تم اعتبارهم في السابق ثانويين لكن اليوم أصبح من المسلم به أنهم يمتلكون عدد كبير من الفرص للخروج والتخلص من وصاية الدولة.

بالنسبة للتعددين الواقع أكثر تعقيدا بسبب تعدد الفواعل وكثافة وتسارع التدفقات في الساحة الدولية فوجود عدد متزايد من الروابط الفوق قومية في مجالات متنوعة مثل (الاتصالات التجارة المال...) سمح بفتح نقاشات ساخنة حول تحليل السياسة الخارجية المجال الذي كان سابقا حكرًا على رؤساء الدول والدبلوماسيين.

إن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة أنتجت تحولات عميقة داخل المجتمع الدولي شجعت تعددية الفاعلين وجعلت من توفر مستوى معين من الاعتماد المتبادل ضروري وعليه يؤكد هؤلاء على أن الفاعل الدولي إذا أراد لنفسه أن يكون فعالا ومتماسكا يجب أن لا يحصر نفسه اليوم في الاطار الضيق للميدان الدبلوماسي والاستراتيجي (ريمون ارون) لأن المعارك تدور وبنفس الشراسة في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة ولهذا السبب يتعين أن نضيف إلى قائمة الوجوه التي كانت تكفي فيما مضى لتجسيد الأدوار المسيطرة للمفهوم التقليدي للعلاقات الدولية والتي ضمت رجل الدبلوماسية ورجل الحرب قائمة أخرى تضم الخبير الاقتصادي والفني والديني والثقافي والمالي.

كما يبرز اليوم بشكل لافت التفرقة بين ما هو عام Puplic وما هو خاص Privé ففي المفهوم التقليدي تحتكر السلطات السياسية النشاط الخارجي وإذ كانت هذه القاعدة لا تزال الى حد ما سارية إلا أن فحص عملية الممارسة يؤدي الى نتائج مختلفة، فقد خلقت نشاطات الشركات متعددة الجنسيات بالفعل بؤر سلطة قادرة على منافسة مبادرات الدول ولكن حتى داخل الدول يمكن أن يكون للقرارات التي يتخذها مقال تأثير على مستوى الانتاج وعلى توازن ميزان المدفوعات كما يؤدي ضغط النقابات العمالية حتما من أجل رفع الأجور أو خفض ساعات العمل إلى التأثير على أسعار المنتجات أو على توازن الميزانية وفي كلتا الحالتين فإن الاستجابة إلى هذه المطالب يمكن أن تضعف من الوضع التنافسي للدولة على الصعيد الخارجي، وعلى الرغم من استمرار وجود ميدان خاص تكون فيه القرارات الرئيسية حكرا أو مقصورة على السلطات العامة العليا فإن المبادلات الدولية والتي تشكل النواة اليومية للعلاقات الدولية تركز إلى حد كبير على المبادرات الخاصة وعلى الضغط الذي تمارسه هذه المبادرات على السلطة السياسية.

لقد اقتصر في السابق دراسة الدبلوماسية على البحث في التدفقات الصادرة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن الدول، أو بمعنى أدق عن الحكومات التي يفترض أنها تمثل هذه الدول على المسرح الدولي ولم تتعرض الى جملة التدفقات التي تشكل العلاقات الدولية اليوم، إذ أنه يوجد في إطار ما نطلق عليه العلاقات الدولية عدد من التدفقات يخرج بدرجة أو بأخرى عن نطاق السيطرة أو رقابة الأجهزة الحكومية، وهذا هو الوضع على سبيل المثال بالنسبة لانتقال الأفراد ورؤوس الأموال أو البضائع أو الأفكار ومن المؤكد أن الحكومات لا تقف موقف المتفرج بالنسبة لحركة هذه التدفقات التي من المؤكد أن تؤثر على توازن اقتصادها أو على قوة عملتها أو جوهر الاتفاق الوطني القائم، لكن الحكومات عادة ما تعجز عن أخذ زمام المبادرة في مثل هذه الأمور وتكتفي بردود الفعل في مواجهة مبادرات تأتي من جانب الجماعات التي تتحرك من تلقاء نفسها لتحقيق أهداف خاصة بها هذا النوع من التدفقات هو الذي يطلق عليه كما أشرنا سابقا وصف عبر قومي.

ثالثا/ التحول في وظائف الدبلوماسية في ظل الوضع الراهن

لقد غير التقدم الهائل الذي تم إحرازه في ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية تغييرا عميقا إن لم يكن قد غير من طبيعة هذه العلاقات نفسها. فباستثناء الجانب البروتوكولي للوظيفة التمثيلية التي لم يبق منها سوى مغزاها الرمزي فقد أصبحت المهام الثلاث التقليدية الأولى للخدمات الدبلوماسية خالية تماما من أي مضمون حقيقي فلم تعد القيادات السياسية في حاجة إلى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال فيما بينها، إذ تقوم هذه القيادات بالانتقال بنفسها باستمرار وبسرعة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى وجود وسائل الاتصال العديدة والتي يمكن استخدامها في إجراء محادثات مباشرة عند الضرورة.

ولم يختلف الدور الاعلامي للبعثة الدبلوماسية تماما ولكنه أجبر على التغير إذ عادة ما يتم تداول الأخبار بشكل فردي عن طريق وسائل الاعلام قبل أن تتمكن السفارات من نقلها، وبالتالي فلا يبقى لهذه السفارات من دور سوى محاولة تحذير حكوماتها من التغيرات المتوقعة والتي لم بعد، أو جمع وتحليل وتفسير الأخبار التي تم نرها بالفعل وفي هذا الاطار فعادة ما يتمكن الصحفيون من تحقيق سبق عن الدبلوماسيون، أما فيما يتعلق بالتفاوض فتجد أن هذه الوظيفة نقلت بدورها تدريجيا من نطاق المهام الموكلة إلى السفارات حيث يقوم بها المسؤولون الرسميون مباشرة، وعلى العكس من ذلك نجد أن الوظيفة الرابعة قد تطورت تطورا ملموسا مما يقطع بتنوع وازدياد كثافة العلاقات الدولية، فقد تطورت الخدمات التجارية والمالية والثقافية والاجتماعية تطورا ملموسا في السفارات وهو ما يؤكد على أن السفارات قد تحولت، حيث عجزت عن الاستمرار كمراكز للتأثير السياسي إلى شيء أشبه بمكاتب العلاقات العامة ومراكز متقدمة للاختراق التجاري.

والواقع أن الشبكة الدبلوماسية تعتبر ضحية للتقدم في وسائل الاتصال، لكن ذلك لا يعني أنها أصبحت من مخلفات الماضي، فالدبلوماسية كفن للتفاوض بين الحكومات لم تختف ولكنها تتم الآن على الهواء مباشرة بين المسؤولين المباشرين. لقد ساهم تطور وسائل الاتصال والمواصلات في تقليص الدور السياسي للدبلوماسيين لصالح اللقاءات المباشرة بين المسؤولين السياسيين (تضاعف الزيارات الرسمية، مؤتمرات القمة، إنشاء خطوط اتصال مباشرة بين المسؤولين مثل الخط الأحمر)، وهو ما خلق دبلوماسية مباشرة بين قادة الدول والحكومات التي أدت إلى تقليص وظيفة الوساطة للدبلوماسيين. كما أصبح الرأي العام معيار أساسي وله وزنه في أي مفاوضات والتي أصبحت تجري تحت مراقبة أجهزة الإعلام، ولهذا فإن امكانيات الرأي العام في التعبير تتضاعف يوما بعد يوم (المنتديات التي تجمع المنظمات غير الحكومية) الأمر الذي نتج عنه بروز دبلوماسية خضراء ساهمت في إحداث تحول في المناهج التقليدية للحوار بين الدول، بالتوازي كذلك وتحت تأثير دخول فاعلين جدد برزت دبلوماسية حقوق الإنسان.

وساهم إنشاء منظمات دولية وظيفية مختلفة بدوره في بروز متدخلين جدد (متخصصين، تقنيين....) يعملون في مجالات مختلفة (التغذية، الصحة، الاتصالات، الثقافة، التجارة....) هذه المنظمات خلقت دبلوماسية فنية أو تقنية يمارسها مختصون تكوينهم ليس فقط إداري أو سياسي.

كما تحولت وظيفة ترقية الدبلوماسية مع تعدد المصالح والفواعل إلى تدخل الدول في المجالات الجديدة، فإذا كانت الدبلوماسية في السابق تقتصر على العلاقات السياسية، وفي بعض الأحيان الثقافية، فإن الدبلوماسية المعاصرة مطلوب منها لعب دور أساسي في المبادلات الاقتصادية سواء على مستوى قادة الدول (الذين يوظفون تدخلاتهم لتوقيع اتفاقيات كبرى)، أو حتى الدبلوماسيين الذين يلعبون دور الوسيط الاعلامي للمصدرين، لقد أصبح للدبلوماسية بعد اقتصادي سيادي يتجاوز البعد السياسي في أحيانا كثيرة.

رابعاً/ التحول في مفاهيم الدبلوماسية

الدبلوماسية الوقائية: هي نهج استباقي يهدف إلى منع الصراعات وحل التوترات الدولية قبل تصاعدها. وبدلاً من مجرد الرد على الأزمات بعد حدوثها، تتطوي الدبلوماسية الوقائية على التحديد المبكر للمشاكل المحتملة، والحوار بين الأطراف المتضررة، وتنفيذ التدابير اللازمة للتخفيف من مخاطر الصراع. ويعتمد هذا النهج في كثير من الأحيان على المشاركة الدبلوماسية والوساطة والتفاوض والتعاون بين الدول. وقد يشمل ذلك أيضاً استخدام الآليات الدولية مثل المنظمات الإقليمية والمؤسسات المتعددة الأطراف واتفاقيات نزع السلاح لتعزيز الاستقرار والأمن الدوليين. وترتكز الدبلوماسية الوقائية على الاعتراف بأن الحل السلمي للصراعات غالباً ما يكون أكثر فعالية وأقل تكلفة من التدخلات العسكرية أو الإجراءات القمعية. ومن خلال الاستثمار في منع نشوب الصراعات، يمكن للجهات الفاعلة الدولية أن تساعد في تعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة على المدى الطويل.

الدبلوماسية متعددة المسارات: دبلوماسية متعددة المسارات هي السبيل للاطلاع على عملية حفظ السلام باعتبارها شكل غير حكومي يعتمد على جهودات الأطراف الفردية والشعبية من أجل إدارة النزاع نحو حله عن طريق انقاص الغضب والخوف والتوتر، ويقوم مفهوم الدبلوماسية متعددة المسارات على التمييز الذي وضعه "جوزيف مونتهيل" عام 1981 بين الأفعال الحكومية الرسمية لإدارة النزاع، والجهود غير الرسمية التي يقدمها الخبراء من غير الحكوميين لإدارة النزاع وحله داخل الدول، وبين الدول. ثم أضاف السفير جون ماكدونالد في مفهوم الدبلوماسية يشمل على أربعة مسارات وهي: محترفي حل النزاع وقطاع الأعمال وقطاع المواطنين والأعلام، وفي عام 1991 توسع لويز مع ماكدونالد في مفهوم الدبلوماسية المتعددة المسارات وجعله يشمل تسعة مسارات حيث أضافاً للمفهوم أربعة مسارات أخرى وهي: الدين والتعليم وأعمال البر

والإحسان، والأهم من ذلك اعترافهما بوجود علاقة رابطة ما بين كل هذه المسارات وصاغا شكلا هندسيا دائريا للتعبير عن المسالك الدبلوماسية المسار التاسع بحيث يقع كل مسلك على نقطة في محيط الدائرة. يعرض عدم إعطاء أي مسلك دبلوماسي سواء كان حكومي أو غير حكومي أهمية على المسلك الآخر، بحيث ترتبط كل هذه المسالك ببعضها البعض في عملية واحدة لإدارة النزاع ومحله، وبما أنها مرتبطة مع بعضها البعض فستعمل بفاعلية أكثر ما يحقق السلم والأمن الدوليين.

الدبلوماسية الرقمية/ يمكن اعتبار كتاب الدبلوماسية الرقمية: النظرية والممارسة الصادر عام 2015 لمجموعة من المؤلفين والمحررين مرجعا في التعاطي مع المصطلح والموضوع، إذ أكد الكتاب على أن الدبلوماسية الرقمية هي شكل من أشكال الدبلوماسية العامة، وتتطوي على استخدام التكنولوجيا الرقمية ومنصات وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي للتواصل مع الجمهور بطريقة غير مكلفة.

وقد عرف كل من مانور وسيغيف الدبلوماسية الرقمية بأنها تشري إلى الاستخدام المتزايد لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي من قبل دولة ما لغرض تحقيق أهداف سياستها الخارجية وإدارة استراتيجيتها، وأن الدبلوماسية الرقمية موجودة على مستويين وزارة الخارجية وسفارات الدول بشأن العامل ومن خلال العمل على هذين المستويين يمكن للأمم أن تفصل رسائل السياسة الخارجية والعلامات التجارية للأمم مع الخصائص الفريدة للمجتمع فيما يتعلق بالتأريخ والثقافة والقيم والتقاليد، وبالتالي تسهيل قبول سياستها الخارجية والصورة التي تهدف إلى ترويج سياسة الدولة وتشجيعها وتعزيزها وتطويرها. وتشير الدبلوماسية الرقمية بنحو أساس إلى الممارسات الدبلوماسية عبر التقنيات الرقمية والشبكات، بما في ذلك الانترنت والاجهزة المحمولة، فهي في أبسط تعريفاتها استخدام الانترنت وتقنيات الاتصالات المعلوماتية الجديدة للمساعدة في تنفيذ الاهداف الدبلوماسية. فالدبلوماسية الرقمية هي امتداد وتطور في العمل الدبلوماسي، وليست بديلا عن الدبلوماسية بصيغتها الاعتيادية أو التقليدية، فهي لا تحل محلها، بل تتعايش مع الدبلوماسية التقليدية والرقمية وتتكامل مع بعضها البعض بدلا من التنافس معها، ويمكن للدبلوماسية الرقمية وأنشطة الانترنت في عرض مواقف السياسة الخارجية للرأي العام المحلي والأجنبي.